دراسة
كتاب (الأصول في النحو) لأبن السَّرَّاج*

د. فائزة بنت عُمر بن علي المؤيد
قسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب للبنات بالدمام

تقديم :

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيِّدنا مُحمَّد ، وعلى آله وصحبه أجمعين . أمَّا بعد :

فإنَّه على الرَّغم من أنَّ كتاب (الأصول) لأبي بكر مُحمَّد بن سهل بن السَّرَّاج[١] قد خرج منه جزآن محقَّقان منذ عام ١٩٧٣ م ؛ أي قبل ثلاثين عامًا تقريبًا ، إلاَّ أنَّ محقِّقه الدُّكتور عبد الحُسين الفتلي اكتفى حين إخراجه بتصديره بتقديمٍ (موجز) له[٢]، لم يعطِ الصُّورة الواضحة عنه ، وكذلك حين خرجت له طبعةٌ كاملة في ثلاثة أجزاء عن مؤسَّسة الرِّسالة عام ١٩٨٥ م ، فإنَّ تلك الطَّبعة كانت كسابقتها متصدِّرةً بذلك التَّقديم المقتضب ، الَّذي لا يتناسب وقيمة هذا الكتاب ومؤلِّفه ، لذا عقدت العزم على أن أتمِّم هذا النَّقص ، وأسدَّ هذا الخلل ، وأقوم بدراسةٍ شاملة لـ (الأصول) تنصفه ؛ لأنِّي رأيت في بقائه طوال هذه المدَّة بلا دراسة ظلمًا له ؛ فهو الكتاب الثَّالث من كتب أصول النَّحو بعد (الكتاب) لسيبويه ، و (المقتضب) للمبرِّد ، وكلاهما قد حظيا بكلِّ عنايةٍ واهتمام ؛ فكم من دراسةٍ قامت على كتاب سيبويه ، وكذلك (المقتضب) كم كانت دراسة الشَّيخ عبد الخالق عضيمة ـ رحمه الله تعالى ـ له كافيةً شافية ، فلِمَ لا يحظى

---

* نشر هذا البحث في العدد (١٤) بدون الهوامش نتيجة لخطأ مطبعي ، وتحرياً للدقة والأمانة العلمية نعيد نشره كاملاً مع الهوامش في هذا العدد (١٥) .

(الأصول) بمثل هذه العناية ؟ ! ، ولكنَّني تردَّدت قليلاً عندما سمعت بأنَّ الأستاذ الدكتور محمود الطَّناحي قد أخرج فهارس فنيَّة لـ (الأصول) منذ عام ١٩٨٦م ؛ لأنَّني توقَّعت أنَّ يكون الأستاذ الطَّناحي قد عرَّج على مسألة الدِّراسة ووفَّاها حقَّها ؛ كما هي عادته مع كتب التُّراث الَّتي يقوم بتحقيقها[٣]، إلاَّ أنَّني بعد أن حصلت على نسخةٍ من ذلك الفهرس ، ونظرت في تصديره ، تبيَّن لي أنَّ (الأصول) مازال بحاجةٍ إلى مَن يضيء جوانبه بدراسةٍ تكشف مناقبَه الدَّفينة ، ونفائسَه المغمورة ؛ لأنَّ ذلك الفهرس قد تصدَّر بعبارات لومٍ وعتاب على المحقِّق الَّذي لم يصنع له تلك الفهارس على الرَّغم من أهميتها البالغة لكتب التُّراث في هذا العصر الَّذي " كثرت فيه الصَّوارف والحواجز ، وضعفت الهمم ، ووهنت العزائم ، وأصبح من العسير على طالب علمٍ أن يأخذ في كتابٍ من أوَّله إلى آخره ، فلم يبقَ إلاَّ أن نبرز له مسائل الكتاب، وقضاياه ؛ ليجد طلبته من أيسر سبيل "[٤] فوقعت عبارة الدُّكتور الطَّناحي هذه من نفسي موقعها ...

فشمَّرت ساعد الجدِّ ، وشرعت في دراسة (الأصول) ، وانتهجت لذلك المنهجَ العلمي المتعارفَ عليه لدراسة أيِّ كتابٍ من كتب التُّراث إلاَّ أنَّني لم أصدِّر الدِّراسة بترجمةٍ عن مؤلِّف الكتاب كما يفعل كلُّ دارسٍ لكتب التُّراث ؛ وذلك لأنَّني عددت ترجمة (ابن السَّرَّاج) والتَّعريفَ به من فضل القول ، لذا بادرت بالحديث عن (الأصول) وتدرَّجت في دراسته من تصريحٍ بمعنى عنوانه ، وتعريفٍ لأهميَّته ، وتتبعٍ لمنهجه العام ، وشرحٍ لمقصده ، وبيانٍ لسماته الخاصة ، وتفصيلٍ لأسلوبه ، وتوضيحٍ لأثر المنطق فيه ، وكشفٍ لتعليلاته ، ورصدٍ لأصول النَّحو من سماعٍ وقياسٍ فيه ، وتحديدٍ لمذهب مؤلِّفه ، وحرصت في عرض هذا كلِّه على التَّوسُّع والتَّفصيل من جهة ، وضرب الأمثلة وعقد الموازنات من جهةٍ أخرى ؛ علِّي أصل إلى الغاية المنشودة ، وأحقِّق بهذه الدِّراسة الغرضَ المرجو منها ، راجيةً من الله عزَّ وجلَّ العون والسَّداد .

أوّلاً : معنى كلمة (أصول) ، ومدى توافقها مع مادة الكتاب :

لقد اختار ابن السَّرَّاج لكتابه اسم (الأصول) ، ولو استنطقنا المعاجم اللُّغويَّة عن معنى كلمة الأصول لقالت : إنَّ كلمة (أصول) ما هي إلاَّ جمعُ أصل ، من أَصُل أصالةً فهو أَصْل ، مثل : ضَخُم ضخامةً فهو ضَخْم ، والأصل هو : أسفَل الشَّيء ، يقال : قعد في أصل الجبل ، وأصل الحائط ... ثُمَّ كثُر حتَّى قيل : أصل كلِّ شيءٍ ما يستند وجود ذلك الشَّيء إليه ؛ فالأب أصلٌ للولد ، والنَّهر أصلٌ للجدول ... وقال بعضهم : الأصل ما يُبنى عليه غيره ، ويقال : استأصلتْ هذه الشَّجرة ، أي : ثبتَ أصلُها[٥] .

هذا هو معنى كلمة (أصول) في اللُّغة ، وأظنُّه هو المعنى الَّذي أراده ابن السَّرَّاج من تسمية كتابه بهذا الاسم؛ فقد عبَّر في أكثر من موضع أنَّ كتابه كتابُ أصول لا فروع، بل إنَّه قد صرَّح بذلك منذ أن شرع في أوَّل مسألةٍ فيه ؛ إذ يقول : " وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلَّة الَّتي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط ، وذكر الأصول والشَّائع ؛ لأنَّه كتاب إيجاز "[٦] .

فابن السَّرَّاج أراد أن يجمع في كتابه هذا أصولَ علم النَّحو المحكمة ، وقواعدَ أركانِه الثَّابتة ، ولذا رأى أن يعتمد لتحقيق ذلك على الكثير الشَّائع ، وينأى به عن القليل الشَّاذ ؛ وما ذلك إلاَّ لأنَّه قصد به طبقة المتعلِّمين بشكلٍ خاص ، وهؤلاء لا تعنيهم الخلافات العديدة ، والتَّأويلات البعيدة الَّتي لا طائل منها ، وإنَّما الَّذي يهمهم معرفته هو أصول هذا العلم وقواعده ؛ وبالفعل حرص ابن السَّرَّاج على أن يُقصي تلك الخلافات والتأويلات جانبًا ، ويركِّز على أصول علمي النَّحو والصَّرف[٧] .

بل كان يُذكِّر بهذا الهدف الَّذي ابتغاه من كتابه بين الحين والآخر ؛ فمن تأكيده على أنَّه كتاب أصول لا فروع ؛ قوله : " ... قد فرغنا من ذكر المرفوعات والمنصوبات ، وذكرنا في كلِّ بابٍ من المسائل مقدارًا كافيًا ، فيه دربةٌ للمتعلِّم ، ودرسٌ للعالم بحسب ما يصلح في هذا الكتاب ؛ لأنَّه كتاب أصول ، ونحن نفرد كتابًا لتفريع الأصول ، ومزج بعضها ببعض ، ونسمِّيه كتاب الفروع ؛ ليكون فروع هذا الأصول ، إن أخَّر الله في الأجل وأعان "[٨] .

ومن تأكيده على أنَّه لم يرغب في تضمين كتابه خلافات النُّحاة اعتذاره عن ذلك عندما ذكر في مسألة (إعمال لا النَّافية) رأياً للمبرِّد ، ورأيًا للكسائي ، ورأيًا للفرَّاء ، ثُمَّ قال : " وفي جميع هذه الأقوال نظر ، وإنَّما ضمَّنا في هذا الكتاب الأصول ، والوصول إلى الإعراب ، فأمَّا عدا ذلك من النَّظر بين المخالفين فإنَّ الكلام يطول فيه ، ولا يصلح في هذا الكتاب ، على أنَّا ربما ذكرنا من ذلك الشَّيء القليل "[٩] .

من كلِّ هذا نخلص إلى أنَّ ابن السَّرَّاج قد حرص كلَّ الحرص على أن تتوافق مادة كتابه مع العنوان الَّذي اختاره لها، بل إنَّ في ذلك لدليلاً قاطعًا على أنَّه فكَّر فيهما معًا، وظلَّا مقترنين في ذهنه حتَّى انسجما هذا الانسجام .

وممَّا تجدر الإشارة إليه أنَّ ابن السَّرَّاج سمَّى كتابه ‹ الأصول › وصرَّح بهذه التَّسمية في موضعين :

- أحدهما : عندما انتهى من باب " الزِّيادة والإلغاء " وبدأ باب (ذكر الَّذي والألف واللاَّم) فإنَّه حينها قال : " قد انتهينا إلى الموضع الَّذي يتساوى فيه كتاب ‹ الأصول › وكتاب ‹ الجمل › ... ثُمَّ لا فرق بينهما إلاَّ أنَّ بعد التَّصريف زيادة المسائل فيه ، والجمل ليس فيه ذلك "[١٠] .
- والموضع الآخر كان في آخر الكتاب ، حيث ختمه بقوله : " هذا آخر ‹ الأصول › بحمد الله ومنَّته "[١١] .

ولكن على الرَّغم من تصريحه باسم كتابه في ذينك الموضعين ، إلاَّ أنَّ بعض النُّحاة، وأصحاب التَّراجم، وغيرهم رأوا أن يصفوا كلمة ‹ الأصول › بكلمة ‹ الكبير › فقالوا : ‹ الأصول الكبير › ، وبعضهم رأى أن يردف كلمة ‹ الأصول › بعبارة ‹ في النَّحو › فقال : ‹ الأصول في النَّحو › ؛ وكلُّ هذا من أجل تمييزه عن كتابه الآخر الَّذي أجمل فيه ما جاء في ‹ الأصول ›[١٢] .

ثانيًا : أهميّة ‹ الأصول › :

إنَّ أهميَّة ‹ الأصول › تتمثَّل في كونه كتابًا قد ضمَّ بين دفتيه علمي النَّحو ، والصَّرف ، وعلومًا أخرى عادةً ما تضمُّها أمهات كتب النَّحو ؛ كعلم الأصوات ،

ومخارجِ الحروف ، والأعجمي المعرَّب ، والضَّرورات الشِّعرية ، بل إنَّ مؤلِّفه لم يكتفِ بذلك ، و إنَّما بثَّ خلاله بعضَ اللُّغات ، واللَّهجات العربيَّة المنسوبة إلى قبائلها ، كما أنَّه لم يفته عند عرضه لبعض الشَّواهد القرآنيَّة أن يعرِّج على القراءات وقرَّائها ، بل إنَّ أهميَّة ﴿ الأصول ﴾ لم تتوقَّف عند هذا الحدِّ ، وإنَّما تجاوزته بكثير ؛ وذلك عندما مثَّل ﴿ الأصول ﴾ مرحلةً جديدةً من مراحل علم النَّحو ، كُتِب لها أقصى درجات النَّجاح والتَّوفيق ؛ وذلك بعد أن خطا به مؤلِّفه تلك الخطوة الإيجابية ، الَّتي كان النَّحو في أمسِّ الحاجة إليها ؛ والَّتي سهَّلت دروبه ، وذلَّلت مسالكه ممَّا كان يعتريها من صعوبةٍ وغموض ، حتَّى أضحت معالمه واضحةً ، ودلائله ساطعة ، ومرجع هذا الوضوح وهذا البيان ذلك التَّرتيب المنطقي المتقن ، الَّذي ابتكره ابن السَّرَّاج لمسائل النَّحو والصَّرف ؛ والَّذي قام على ترتيب الموضوعات ترتيبًا دقيقًا حسب المتجانس والمتشابه منها ، بعد أن كانت متناثرة في ﴿ الكتاب ﴾ لسيبويه و ﴿ المقتضب ﴾ للمبرِّد ... ولن أستمرَّ أكثر في الثَّناء على ﴿ الأصول ﴾ فقد أغناني عن ذلك ما سجَّله العلماء الَّذين ترجموا لابن السَّرَّاج من كلماتٍ تشهد على أنَّه مصنَّفٌ قد بلغ في الفضل غايته العليا ، ونهايته القصوى ... فهاهو ذا الزُّبيدي يقول عن ﴿ الأصول ﴾ بأنَّه " غايةٌ في الشَّرف والفائدة "[١٣] .

والأنباري يشيد بمصنَّفات ابن السَّرَّاج ، ثُمَّ يقول " وأحسنها وأكبرها كتاب ﴿ الأصول ﴾ فإنَّه جمع فيه أصولَ علمِ العربيَّة ، وأخذ مسائل سيبويه ورتَّبها أحسن ترتيب "[١٤] .

أمَّا ياقوت الحموي فيرى أنَّ " إليه المرجع عند اضطراب النَّقل واختلافه "[١٥] .

ويصفه الصَّفدي بأنَّه " مصنِّف نفيس "[١٦] .

ولا أدلَّ على ذلك من تلك الشُّروح الَّتي قامت عليه ؛ فقد شرحه[١٧] جُلَّة من العلماء منهم : الرُّماني ، وابن بابشاذ ، والجزولي ، وابن الباذش .

بل إنَّ قيمة ﴿ الأصول ﴾ وأهميَّته ليصوِّرها خير تصوير امتدادُ تأثيره فيما أُلِّف بعده من مصنَّفاتٍ نحويَّة إلى عصرنا الحديث[١٨] .

ثالثًا : المنهج العام لـ ‹ الأصول › :

أمَّا عن المنهج العام الَّذي انتهجه ابن السَّرَّاج في ‹ الأصول › ، فإنَّ السِّمة الغالبة عليه هو ذلك التَّرتيب المنطقي ، وغير المعهود الَّذي أشرت إليه سابقًا ، والَّذي رتَّب به أبوابَ كتابه ، وموضوعاته ، حتَّى أضحت مادته منظَّمةً منسَّقة ، ليس فيها ذلك التَّداخل الَّذي كانت تعاني منه قبل ‹ الأصول › بسبب تناثرها ، وعدم ترتيبها ؛ حيث لم يكمل في تلك الكتب موضوعٌ واحدٌ في بابه ، ويشرح ابن السَّرَّاج الدَّافع الحقيقي الَّذي دفع به لأن يتخذ لكتابه هذا النهج القويم ؛ فيقول : " ... تفهَّم هذه الأصول والفصول؛ فقد أعلنت في هذا الكتاب أسرارَ النَّحو وجمعته جمعًا يحضره ، وفصَّلته تفصيلاً يظهره، ورتَّبت أنواعه وصنوفه على مراتبها بأخصر ما أمكن من القول وأبنيته ؛ ليسبق إلى القلوب فهمُه ، ويسهل على متعلميه حفظُه "[١٩] .

ويبيِّن قصده من هذا في موضعٍ آخر ؛ فيقول : " ... ولَّما كنت لم أعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلِّم ، احتجت إلى أن أذكر ما يقرب على المتعلِّم ... "[٢٠] .

فهو قد ألَّفه من أجل العالم والمتعلِّم ، بل إنَّه قصد به في الدَّرجة الأولى (المتعلِّم) لذا سلك فيه تلك الطَّريقة المثلى الَّتي أوجزها في قوله السابق ، والَّتي يلمسها أيُّ متصفحٍ للكتاب من أوَّل وهلة ، والمتمثِّلة في ترتيبه المنظَّم للموضوعات ، وتقسيماته الدقيقة للمسائل ، وأوَّل ترتيبٍ قام به هو فصله بين موضوعات النَّحو والصَّرف فصلاً دقيقًا ، وبشكلٍ جعل الكتاب وكأنَّه مصنَّفان في مصنَّفٍ واحد ؛ فهو قد بدأ بأبواب النَّحو حتَّى أتى عليها ، ثُمَّ بدأ بالموضوعات الصَّرفية إلى أن فرغ منها ، ثُمَّ جاء بباب الضَّرورات الشِّعرية[٢١] ، فجعله البابَ الأخير من كتابه ، على أساس أنَّ هذا الباب لا يدخل ضمن موضوعٍ معيَّن من موضوعات النَّحو أو الصَّرف ، وحتَّى لا يكون هذا الباب بمثابة الغريب بين الموضوعات الَّتي وسمها بالتآلف والانسجام ، أخَّره وختم به كتابه ، وبهذا يكون ابن السَّرَّاج قد رتَّب كتابه ترتيبًا رئيسًا قائمًا على الفصل ما بين العلوم الَّتي تناولها من نحويَّةٍ ، وصرفيَّةٍ ، وشعريَّة ، بل إنَّه لم يكتفِ بهذا الفصل ، وإنَّما قام بتقسيم موضوعات كلِّ علمٍ من تلك العلوم إلى أقسامٍ رئيسة ، قوامها التماس الرَّوابط المشتركة بين الموضوعات ؛ ففي النَّحو بدأ بالحديث عن أقسام الكلم الثَّلاثة : الاسم ،

والفعل ، والحرف ، ثُمَّ تناول كلَّ قسمٍ من هذه الأقسام على حدة ، ذاكرًا جميع أحكامه ، ودون أن ينظر إلى القسم الآخر عدا ما يدعو المقام إليه ؛ وذلك كما فعل عندما تكلَّم عن المفعول به ، واضطرَّ لأن يتكلَّم عن الفعل الَّذي يتعدَّى إلى مفعولين ، والفعل الَّذي يتعدَّى إلى ثلاثة مفعولين[٢٢]، بل إنَّه لَمَّا كان عرضه لمادته قائمًا على جَمْعِ المتجانس والمتشابه ، جَمَعَ الأسماء المرفوعة ، فالمنصوبة ، فالمخفوضة ، كما أنهَّ بدأ بالأسماء المعربة، وثنَّى بالأسماء المبنيَّة، وبين الاثنين ذكر الاسمَ الممنوعَ من الصَّرف[٢٣]، وكأنَّه يشير إلى أنَّ هذا الاسم متوسِّطٌ بين الإعراب والبناء ، وختم حديثه عن الأسماء بذكر توابعها ، ثُمَّ انتقل إلى الحديث عن الأفعال ، وبدأها أيضًا بذكر الأفعال المعربة ، وأحكامها ، فالأفعال المبنيَّة ، وأقسامها ، ولمَّا وصل إلى الحروف قسَّمها هي أيضًا إلى ما جاء منها على حرفٍ واحد ، وما جاء منها على حرفين ، وعلى ثلاثة ، وعلى أربعة ، بعد هذا جَمَعَ كلَّ ما يدخله التَّقديم والتَّأخير في بابٍ واحد[٢٤]، وكذلك كلّ ما يجوز أن يكون خبرًا[٢٥] ... وختم الأبواب النَّحويَّة بمبحثِ (ذِكْر ما يحرِّك من السَّواكن في أواخر الكلم) [٢٦] .

ثُمَّ انتقل إلى علم الصَّرف وتناول أبوابه واحدًا تلو الآخر ؛ فمن باب التَّأنيث إلى باب الجمع ، فباب التَّحقير ، فباب النَّسب ، ثُمَّ باب الأبنية ، وباب الزِّيادة ، ثُمَّ باب الإبدال ... وهكذا .

وكان أثناء عرضه لمادته يُذكِّر القاريءَ دومًا بالتَّرابط المنظَّم بين أبواب كتابه ؛ فمثلاً عندما أنهى الحديث عن الأسماء المرفوعة، والمنصوبة ، والمجرورة قال: " نجزتْ الأسماء المرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات ، وسنذكر توابعها إن شاء الله "[٢٧] .

وبعد أن فرغ من التَّوابع قال : " قد ذكرنا هذه الأسماء المرفوعة ، والمنصوبة ، والمجرورة وما يتبعها في إعرابها ، وكنت قلت في أوَّل الكتاب إنَّ الأسماء تنقسم قسمين: معربٍ ومبني ، فإنَّ المعرب ينقسم قسمين : منصرف وغير منصرف ، وقد وجب أن يذكر من الأسماء ما ينصرف ، وما لا ينصرف ، ثُمَّ نتبعه المبنيات "[٢٨] .

وبعد أن فرغ من الأسماء المعربة ، والمبنيَّة ، وكذلك الأفعال قال : " قد ذكرنا جميع أصناف الأسماء المعربة ، والمبنيَّة ، والأفعال المبنيَّة ، وبقي ذكر الحروف مفردةً "[٢٩] .

وبعد أن أنهى حديثه عن الحروف قال : " قد أتينا على ذكر الاسم ، والفعل ، والحرف ، وإعرابها ، وبنائها ، ونحن نتبع ذلك ما يعرض في الكلام من التَّقديم ، والتَّأخير ، والإضمار ، والإظهار إن شاء الله "[٣٠] .

والشَّيءَ نفسَه قد فعله مع أبواب الصَّرف ؛ حيث إنَّه بعد أن ذكر ما يلحق الكلم بعد تمامها قال : " بقي ما يلحق الكلم في ذاتها ؛ وهو تخفيف الهمز ، وقد ذكرناه ، والمذكَّر والمؤنَّث ، والمقصور والممدود ، والتَّثنية والجمع الَّذي على حدِّها ، والعدد ، وجمع التَّكسير ، والتَّصغير ، والنَّسب ، والمصادر ، وما اشتُقَّ منها ، والإمالة ، والأبنية ، والتَّصريف ، والإدغام ، وضرورة الشِّعر "[٣١] .

... وهكذا يمضي ابن السَّرَّاج في عرض مادته بذلك التَّسلسل المنطقي ، والتَّرتيب المنسَّق ، والتَّرابط الدَّقيق بين أجزائها ، وهو وإن لم يكن بمستوى التَّرتيب الَّذي وصلت إليه مصنَّفات النَّحو فيما بعد ، إلاَّ أنَّه يُعدُّ بمثابة المؤسِّس لها ، وحسبنا دليلاً على ذلك تتبعُ (المرفوعات) في كتاب شيخه المبرِّد (المقتضب) فإنَّها لم تتناثر فقط في جزءٍ واحدٍ منه ، وإنَّما تفرَّقت في أجزائه الأربعة ، وكذلك المنصوبات ، والمجرورات ... بل إنَّ موضوعات النَّحو لم تُفصل فيه عن موضوعات الصَّرف ، وإنَّما جاءت متداخلة متشابكة.

وأمام تناثر مادة المبرِّد تتضح وتبرز قيمة القوالب الجديدة المبتكرة الَّتي صبَّ فيها ابن السَّرَّاج مادته ، والَّتي ساهمت بشكلٍ فاعل في إضفاء طابع السُّهولة واليسر على المسائل الَّتي تناولها ، والموضوعات الَّتي عرضها .

رابعًا : طريقة عرض الموضوعات في (الأصول) :

وبعد ذلك العرض المجمل للمخطَّط العام للكتاب ، أرى أنَّه لابدَّ من التَّوقف عند طريقة ابن السَّرَّاج في عرضه للموضوعات ؛ وذلك ليستبين منهجُه في تناول المسائل ؛

وليتضح ما إذا كان قد ألزم نفسه بضابطٍ معيَّن تقيَّد به في عرضه لها ، أم أنَّ منهجَه قد اختلف من موضوعٍ لآخر ؟

ولمعرفة ذلك لابدَّ من ربطه بما جاء في منهجه العام ؛ إذ إنَّ ذاك ما هو إلاَّ شكلٌ عام لهذا الخاص ، وقد تبيَّن هنالك كيف سار ابن السَّرَّاج بالمادة العلميَّة بذلك التَّنظيم والتَّناسق ، ولذا كان من المتوقَّع أن يطبِّق هذا التَّنظيم ، وهذا التَّناسق في عرض الموضوعات ، وبالفعل قد فَعَل هذا إلى حدٍّ كبير ، ولكن ومما تجدر الإشارة إليه أنَّه من الصَّعب جدًّا تماثل جميع الموضوعات في طريقة التَّناول ؛ وذلك لأنَّ لكلِّ موضوعٍ طبيعتَه الَّتي تفرض طريقةَ عرضه ، ولكنَّ المتأمِّل بشكلٍ عام في طريقة تناول ابن السَّرَّاج للموضوعات ، والمسائل سيلحظ أنَّه كان يستهلُّ كثيرًا منها بإجمال أحكامها الرئيسة ، ثُمَّ يبدأ بتقسيمها إلى فصولٍ وقضايا جزئيَّة ، يحرص كلَّ الحرص على استيفاء ما يمكن أن يُقال فيها ، بل سيجده قد ألزم نفسه بأمورٍ عدَّة من أهمها :

- تعريفُ كلِّ ما تدعو الحاجة إلى تعريفه ؛ وذلك كما فعل عندما صدَّر حديثه عن الاسم بتعريفه قائلاً هو : " ما دلَّ على معنًى مفرد ، وذلك المعنى يكون شخصًا وغير شخص ؛ فالشَّخص نحو : رجل ، وفرس ، وحجر ، وبلد ، وعُمر ، وبكر ، وأمَّا ما كان غير شخص فنحو : الضَّرب ، والأكل ، والظَّن ، والعلم ، واليوم ، والليلة ، والسَّاعة "[٣٢] .
- تجنُّب الإعادة ، أو التَّكرار ، وإذا احتاج لذكر نقطةٍ تتعلَّق بموضوعٍ آخر ، ذكر ما يحتاج منها باختصار ، وأحال عليها في بابها إن كان سبق لها ذكر ، وإلاَّ أشار إلى أنَّه سيتناولها فيما بعد ، وفي هذا دلالة قويَّة على حرصه الواضح على عدم تشتيت ذهن القارئ ؛ بالخروج به عن حيِّز الموضوع ونطاقه الَّذي هو بصدده ، كما أنَّ في إحالاته هذه دليلاً قاطعًا على أنَّ المادة العلميَّة كانت في ذهنه منظمَّة، معروفًا موضع كلِّ نقطةٍ منها ، والأمثلة على هذا كثيرة جدًّا[٣٣]، أذكر منها على سبيل المثال قولَه في باب الفعل الَّذي يتعدَّى إلى ثلاثة مفعولين : " أعلم : أنَّ المفعول الأوَّل في هذا الباب هو الَّذي كان فاعلاً في الباب الَّذي قبله، فنقلته من (فَعَلَ) إلى (أفعلَ) فصار الفاعل مفعولاً ، وقد بيَّنت هذا

فيما تقدَّم"[٣٤]، ومنها قوله عند شرحه للحرف في أوَّل الكتاب: " لو قلت : (أزيد) كان كلامًا غير تام ، فأمَّا (يا زيد) وجميع حروف النِّداء فتبيَّن استغناء المنادى بحرف النِّداء ، وما يقوله النَّحويون : من أنَّ ثَمَّ فعلاً يُراد ، تراه في باب النِّداء إن شاء الله " [٣٥] .

- الإكثار من ضرب الأمثلة رغبةً في التَّوكيد والتَّقوية ؛ حيث إنَّه كان يكثر من ضرب الأمثلة البسيطة الَّتي تقرِّب المعنى وتوضِّح المقصود[٣٦]، بل إنَّه اعتمد في كثيرٍ من المواضع على مثل هذه الأمثلة لتقوم هي بمهمة تقريب القاعدة من ذهن القاريء ؛ وذلك كما فعل عند ذكره للسَّبب الَّذي أُعرب من أجله الفعل المضارع، فإنَّه لَمَّا شعر أنَّ المعنى لم يتضح أوكَلَ إلى الأمثلة القيام بالتَّوضيح ؛ فقال : " الفعل يرتفع بموقعه موقع الأسماء ... وذلك نحو قولك : يقوم زيد ، ويقعد عمرو ، وكذلك عمروٌ يقول ، وبكرٌ ينظر ، ومررت برجلٍ يقوم ، ورأيت رجلاً يقول ذاك ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : يقوم زيدٌ ، جاز أن تجعل (زيدًا) موضع (يقوم) فتقول : زيدٌ يفعل كذا ، وكذلك إذا قلت : عمروٌ ينطلق ، فإنَّما ارتفع (ينطلق) لأنَّه وقع موقع (أخوك) إذا قلت : زيدٌ أخوك " [٣٧] .
- واعتماده على مثل هذه الأمثلة لا يعني أنَّه كان مقلاًّ في الشَّواهد ، وإنَّما على العكس تمامًا ؛ فهو كما عُني بالأمثلة لتقريب المعنى وتوضيحه ، حرص على أن يسوق بين يدي كلِّ قاعدة تقريبًا شاهدًا إمَّا قرآنيًّا أو شعريًّا ، وهذا ما سيتضح عند الحديث عن الأصول الَّتي اعتمدها ابن السَّرَّاج في (الأصول) .
- الحرص على نسبة الآراء إلى أصحابها ؛ حيث إنَّه في معظم المواضع الَّتي كان ينقل فيها رأيًا لأحدٍ من النُّحاة ، أو اللُّغويين كان ينسبه إليه ؛ ولذا تكرَّر في كتابه أسماء كبار العلماء ؛ أمثال : أبي عمرو بن العلاء ، ويونس ، والخليل ، وسيبويه ، والأخفش ، والمازني ، والجرمي ، والكسائي ، والفرَّاء ، والمبرِّد ، وثعلب ... وغيرهم[٣٨] .

وهذا ممَّا يؤكِّد ما تناقلته عنه كتب التَّراجم من أنَّه عالِمٌ كان يحفظ لشيوخه قدرَهم وفضلَهم[٣٩]؛ لأنَّ هذا التصرُّف لا يصدر إلاَّ عن رجلٍ أمين يحرص على

ردِّ الفضل لأهله ، بل إنَّ نسبته لهذه الآراء إلى أصحابها أكَّدت كونه ذا شخصيةٍ علميَّةٍ دقيقة .

- ختم بعض الأبواب بمسائل هي بمثابة اختبار للقارىء في مدى فهمه واستيعابه لما جاء في تلك الأبواب ، وبهذا أشبه ‹ الأصول › الكتب التعليميَّة المنهجيَّة في العصر الحديث ، والَّتي يُقصد بها ناشئة المتعلِّمين ؛ من حيث إلحاق أسئلة تطبيقيَّة على الموضوعات ، وهذه المسائل وإن لم تكن بعدد موضوعات الكتاب ، بل هي أقلُّ منها بكثير ؛ حيث بلغ عددها في الجزء الأوَّل إحدى وعشرين مسألة ، وفي الجزء الثَّاني سبع مسائل ، وفي الجزء الثَّالث كانت هنالك مسألةٌ واحدة جمع فيها مسائل الصَّرف وسمَّاها (مسائل من باب التَّصريف) ، إلاَّ أنَّ تلك المسائل أكَّدت بما لا يدع مجالاً للشَّكِّ على أنَّ هذا الكتاب كتابٌ تعليمي .
- وضع العناوين (الواضحة) للأبواب والمسائل ، والَّتي جاءت في معظمها متفقةً مع ما اصطلح عليه النُّحاة فيما بعد ؛ أمثال : المبتدأ ، الخبر ، فعل التَّعجب، نِعْمَ وبِئْسَ ، الأسماء الَّتي عملت عمل الفعل ، اسم الفاعل ، الصِّفة المشبَّهة باسم الفاعل ، المصدر ، المفعول المطلق ، المفعول به ، المفعول معه ، المفعول فيه ، المفعول لأجله ، الممنوع من الصَّرف،التَّمييز[٤٠]، ولكن مع هذا قد جاءت عنده بعض العناوين الغريبة بعض الشَّيء؛ وذلك نحو تسميته لأسماء الاستفهام بـ (الاسم الَّذي قام مقام الحرف) ، وتسميته المركَّب المزجي بـ (الاسمان اللَّذان يجعلان اسمًا واحدًا) ، وتسميته اسم (كان) وأخواتها بـ (الفاعل الَّذي تعداه فعله إلى مفعول ، واسم الفاعل والمفعول لشيءٍ واحد)[٤١]، ولكنَّها تعدُّ قليلة جدًّا بجانب العناوين الأخرى الَّتي لا تلتبس – قطعًا – على القارىء .

ممَّا تقدَّم تكون قد اتضحت " خطَّة ابن السَّرَّاج " في عرض المسائل ، وأهمُّ ما يميِّزها أنَّها تقوم على معايير ثابتة ، وإن اختلفت طريقة التَّطبيق .

خامسًا : أسلوب التّعبير في ‹ الأصول ›

أمَّا عن الأسلوب التَّعبيري الَّذي استخدمه ابن السَّرَّاج في ‹ الأصول › فقد حدَّده ورسم معالمه هدفُه من تأليف الكتاب ؛ والغرضُ الَّذي ابتغاه من ورائه ، وهو تقريب القواعد النَّحويَّة والصَّرفيَّة من المتعلِّمين ، فمن أجل ذلك صاغ مادته بذلك الأسلوب السَّهل المباشر ، البعيد كلَّ البعد عن أيِّ غموض أو تعقيد ، وذلك باستخدام أقرب الألفاظ وأسهلها ؛ ولذا جاءت عباراته بسيطة واضحةً ، وجاءت معانيه قويَّة مترابطة ، بل إنَّه كثيرًا ما كان يلجأ إلى الأسلوب الحواري الَّذي يخاطب فيه القارئَ ، ويقرأ تساؤلاته ، ويجيب عنها ...وهذا ـ بلا شكٍّ ـ أسلوب العالِم القادر على معالجة الفكرة وإن دقَّت مع حسن التأنِّي والنَّفاذ ، ولعلَّ مزايا أسلوبه هذه تستبين أكثر إذا ما قورن أسلوبه بأسلوب سيبويه في إحدى المسائل ؛ ولتكن مسألة : علَّة منتهى الجموع الَّتي تمنع الاسم من الصَّرف ؛ فسيبويه يقول فيها : " هذا باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل ، اعلم أنَّه ليس شيءٌ يكون على هذا المثال إلاَّ لم ينصرف في معرفةٍ ولا نكرة ؛ وذلك لأنَّه ليس شيءٌ يكون واحدًا يكون على هذا البناء ، والواحد أشدُّ تمكُّنًا وهو الأوَّل، فلمَّا لم يكن هذا من بناء الواحد الَّذي هو أشدُّ تمكُّنًا ، وهو الأوَّل تركوا صرفه ؛ إذ خرج من بناء الَّذي هو أشدُّ تمكُّنًا "[٤٢]، أمَّا ابن السَّرَّاج فيقول فيها : " الجمع الَّذي لا ينصرف ؛ هو الَّذي ينتهي إليه الجموع ، ولا يجوز أن يُجمع ، وإنَّما مُنع الصَّرف لأنَّه جمعُ الجمع لا جمع بعده ، ألا ترى أنَّ (أكلبًا) جمع كلب ، فإن جمعت (أكلبًا) قلت : أكالب، فهذا قد جمع مرَّتين ، فكلُّ ما كان من هذا النَّوع من الجموع الَّتي تشبه التَّصغير، وثالثه ألفٌ زائدة ، كما أنَّ ثالث التَّصغير ياءٌ زائدة ، وما بعده مكسور ، كما أنَّ ما بعد ثالث التَّصغير مكسور ، فهو غير منصرف ؛ وذلك نحو : دراهم ودنانير ... فإن أدخلتَ الهاء على هذا الجمع انصرف ؛ وذلك نحو : صياقلة ؛ لأنَّ الهاء قد شبَّهته بالواحد "[٤٣] .

وواضحٌ الفرق بين أسلوب ابن السَّرَّاج وأسلوب سيبويه ؛ حيث إنَّ ابن السَّرَّاج عبَّر عن فكرته بأسلوبٍ قريب ، وعباراتٍ واضحة ، أمَّا سيبويه فقد عبَّر عنها بعباراتٍ فيها بعض الغموض والغرابة ، والأمثلة على ذلك كثيرة ... ولكن – وفي الوقت نفسه – لو

أُجريت مثل هذه المقارنة بين أسلوب ابن السَّرَّاج ، وأسلوب شيخه المبرِّد ، لاتضح التَّقارب بين الاثنين ؛ فمثلاً عندما تحدَّث ابن السَّرَّاج عن (النَّائب عن الفاعل) قال : " إذا كان الاسم مبنيًّا على فعل بُني للمفعول ، ولم يُذكر مَنْ فَعَلَ به فهو رفع ؛ وذلك قولك : ضُرِب بكر ، وأُخرِج خالد ، واستُخرِجت الدَّراهم ، فبني الفعل للمفعول على (فُعِل) نحو: ضُرِب ، و (أُفعِل) نحو : أُكرِم ، و (تُفعَل) نحو: تُضرَب ، و(نُفعَل) نحو : نُضرَب ، فخولف بينه وبين بناء الفعل الَّذي بُني للفاعل ؛ لئلا يلتبس المفعول بالفاعل ، وارتفاع مفعول الفعل الَّذي تحدثت به عنه ،كارتفاع الفاعل إذا كان الكلام لا يتمُّ إلاَّ به ، ولا يستغني دونه ؛ ولذلك قلت : إذا كان مبنيًّا على فعل بُني للمفعول ؛ أردت به ما أردت في الفاعل من أنَّ الكلام لا يتمُّ إلاَّ به ، وقلت ولم تذكر مَنْ فَعَلَ به ؛ لأنَّك لو ذكرت الفاعل ما كان المفعول إلاَّ نصبًا ، وإنَّما ارتفع لَمَّا زال الفاعل وقام مقامه "[٤٤]، والمبرِّد يقول في المسألة نفسها : " المفعول الَّذي لا يُذكر فاعله ، وهو رفع ، نحو قولك : ضُرِب زيدٌ ، و ظُلِم عبدُ الله ؛ وإنَّما كان رفعًا ، وحدُّ المفعول أن يكون نصبًا ؛ لأنَّك حذفت الفاعل ، ولا بدَّ لكلِّ فعل من فاعل ؛ لأنَّه لا يكون فعل ولا فاعل ، فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيءٍ واحد ؛ إذ كان لا يستغني كلُّ واحدٍ منهما عن صاحبه ، كالابتداء والخبر "[٤٥] .

فأسلوب ابن السَّرَّاج يشبه إلى حدٍّ كبير أسلوب المبرِّد ، إلاَّ أنَّه يفوقه في شيءٍ مهم؛ وهو أنَّ المبرِّد مال في كتابه إلى الاقتضاب[٤٦] في عرض القواعد ، بخلاف ابن السرَّاج الَّذي حرص على التَّبسيط والتَّوضيح ، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى ، ولكن على سبيل المثال يقول المبرِّد في باب (الفعل المتعدِّي إلى مفعولين) : " إنَّما امتنع : ظننت زيدًا ، حتَّى تذكر المفعول الثَّاني ؛ لأنَّها ليست أفعالاً وصِلت منك إلى غيرك ، إنَّما هو ابتداءٌ وخبر"[٤٧]، وفي الموضوع نفسه يقول ابن السَّرَّاج : " واعلم : أنَّ ظننتُ وحسبتُ وعلمتُ ... وما كان نحوهن لا يجوز أن يتعدَّى واحدٌ منها إلى أحد المفعولين دون الآخر ؛ لا يجوز : ظننت زيدًا ، وتسكت ، حتَّى تقول : (قائمًا) وما أشبه ؛ من أجل أنَّه إنَّما يدخل على المبتدأ والخبر ، فكما لا يكون المبتدأ بغير خبر كذلك (ظننتُ) لا تعمل في المفعول الأوَّل بغير مفعولٍ ثانٍ ... "[٤٨]، فواضحٌ من المثالين

كيف جاء نصُّ المبرِّد مقتضبًا موجزًا ، وكيف جاء نصُّ ابن السَّرَّاج مبسوطًا مفصَّلاً ، ولذا كان (أصول) ابن السَّرَّاج أكثر قربًا من المتعلِّمين من (مقتضب) المبرِّد، بل إنَّ من سمات (الأصول) البارزة الشَّرحَ الواسعَ ، والبيان المستفيض ؛ وما ذلك إلاَّ لأنَّ ابن السَّرَّاج حرص فيه على الاستقصاء ، فقد استقصى الغالب الأعم من الأبواب النَّحويَّة والصَّرفيَّة ، عدا أبوابٍ محدودة جاءت عَرَضًا ضمن أبوابٍ أخرى ، ومع هذا لو تتبَّعها القاريء في المواضع الَّتي ذُكرت فيها، لوجدها هي أيضًا مستقصاة ؛ فمثلاً باب (أفعل) التَّفضيل الَّذي لم يُفرد له ابن السَّرَّاج بابًا مستقلاً ، وذكره ضمن أبوابٍ أخرى، فإنَّ المتتبع له سيصل إلى جميع أحكامه تقريبًا؛حيث سيجد الشُّروط الَّتي يجب توافرها لصياغته في باب. (التعجُّب)[٤٩]، ويجد حكم تثنيته وجمعه في باب (الإضافة)[٥٠] وكذلك في باب (التَّمييز)[٥١] ويجد حكم إعرابه في باب (الممنوع من الصَّرف)[٥٢]، ويجد نوع إضافته ضمن الضَّرب الثَّالث ممن إضافته غير محضة[٥٣]، وهكذا يتضح حرصه على الاستقصاء ، ولا أدلَّ على ذلك من إفراده بابًا لذكر ما فات سيبويه من الأبنية[٥٤] .

سادسًا : الجُمَل المستخدمة في (الأصول) :

وأمَّا عن الجمل الَّتي استخدمها ابن السَّرَّاج في تعابيره ، والَّتي حملت تلك المادة الغزيرة ، فقد جاءت متنوِّعة بين الخَبر والإنشاء ؛ وما ذلك إلاَّ لأنَّ ابن السَّرَّاج لم يشأ أن يسرد مادته سردًا على وتيرةٍ واحدة ؛ لتيقُّنه من أنَّ مثل هذا الأسلوب سيؤدِّي إلى سأم القاريء وملله ، ومن ثَمَّ استغلاق ما يقرأ ، وبالتَّالي نفوره منه ، وهذه نتيجة تتنافى تمامًا مع غرض ابن السَّرَّاج من تأليفه لكتابه ؛ لذا قدَّم مادته بتلك الجمل المتنوِّعة بين الإنشائيَّة والخبريَّة ، بل إنَّه كثيرًا ما كان يختار من الاثنين الأكثر جذبًا لانتباه القاريء؛ حيث كان يختار من الجمل الإنشائيَّة الجملَ الاستفهاميَّة ، والجملَ المصدَّرة بفعل الأمر (اعلم) ، ويختار من الجمل الخبريَّة الجملَ الشَّرطيَّة الَّتي تحفِّز القاريء لمعرفة الجواب ، وكلُّ هذا كان يؤدِّيه في براعةٍ فائقة ، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تُحصى ، ولكن أذكر على سبيل المثال من القواعد المتصدِّرة بالفعل (أعلم) قولَه : " أعلم أنَّ كلَّ فعلٍ لزم بناءً واحدًا ، فهو غير متصرِّف ، وقد ذكرت لك : أنَّ التَّصرُّف أن يُقال

فيه : فعلَ يفعلُ ، ويدخله تصاريف الفعل ، وغير المتصرِّف ما لم يكن كذلك "[٥٥]، ومن القواعد المتصدِّرة بجملةٍ استفهاميَّة قوله : " فإن قال قائل : ما بال لام المعرفة لم تعمل في الاسم وهي لا تدخل إلاَّ على الاسم، ولا يجوز أن تدخل هذه اللاَّم على الفعل ؟ قيل : هذه اللاَّم قد صارت من نفس الاسم ألا ترى قولك : الرَّجل ، يدلُّك على غير ما كان يدلُّ عليه (رجل) وهي بمنزلة المضاف إليه الَّذي يصير مع المضاف بمنزلة اسم واحد ؛ نحو قولك : عبد الملك ، ولو أفردت (عبدًا) من (الملك) لم يدلَّ على ما كان يدلُّ عليه : عبد الملك "[٥٦]، ومن القواعد المتصدِّرة بجملةٍ شرطيَّة قوله : " تقول: إنَّ عبدَ اللهِ الظَّريف منطلق ، فإن لم تذكر (منطلق) وجعلت (الظَّريف) خبرًا رفعته ؛ فقلت : إنَّ عبدَ الله الظَّريفُ ، كما كنت تقول : كان زيدٌ الظَّريفُ ذاهبًا ، وإذا لم تجيء بـ (الذَّاهب) قلت : كان زيدٌ الظَّريفَ "[٥٧] .

وهكذا كان دومًا يلجأ إلى الأسلوب الحواري القائم على مناقشة القاريء ، وكأنَّه ماثلٌ أمامه ؛ فتارةً يوجِّهه بقوله (أعلم) ، وتارةً يحثُّه بقوله (إن قلت) ، وتارةً يجذبه بطرح سؤال يذكر بعده جوابه ..... وكل هذا من أجل أن يدفع عنه السَّأم والضَّجر ؛ ليكون دومًا متيقِّظًا لما يلقيه عليه من قواعد وأحكام .

سابعًا : أثر المنطق في « الأصول » :

وما دام الحديث حول أسلوب ابن السَّرَّاج ، وعباراته ، وجمله ، أرى من المناسب التَّعريج على أثر المنطق في أسلوبه ، وطريقة تفكيره وتعبيره ؛ وذلك لأنَّه اشتغل به فترةً من الزَّمن ؛ ومن المعروف أنَّ للمنطق دومًا أثرًا فيمن يشتغل به ، وخير مثال على ذلك (الرُّماني) الَّذي يُقال إنَّه من شدَّة ولعه بالمنطق أخرج { النَّحو } بصورةٍ دعتْ الفارسي لأن يقول مقولته المشهورة : " إن كان النَّحو ما يقوله أبو الحسن الرُّماني ، فليس معنا شيءٌ منه ، وإن كان النَّحو ما نقوله ، فليس معه منه شيء "[٥٨] .

فما الأثر الَّذي خلَّفه المنطق في تفكير ابن السَّرَّاج ، وبالتَّالي في أسلوبه ، وطريقة تعبيره ؟

إنَّ المتتبع لأثر المنطق في تفكير ابن السَّرَّاج سيلحظ من الوهلة الأولى أنَّه كان تأثيرًا إيجابيًّا ؛ حيث إنَّني أعتقد أنَّه هو الَّذي ساهم في إنتاج هذه العقليَّة العلميَّة المنظَّمة ، الَّتي صاغت المادة بتلك الدِّقَّة المتقنة ، وقسَّمتها بذلك التَّنظيم الرَّائع غير المسبوق ؛ أي إنَّه أفاد من هذا العلم الفائدة الَّتي انعكست على خدمته للنَّحو ، والسَّير به قُدمًا نحو التَّسهيل والتَّوضيح ، حيث إنَّه اكتسب منه الدِّقَّة في التَّفكير ، الَّتي أدَّت بالتَّالي إلى دقَّةٍ في تقسيم الموضوعات ، وتجزئتها ، وتفريع المسائل منها ، حتَّى عادت تلك التَّقاسيم الدَّقيقة سمةً بارزة في (الأصول) ، فلا يكاد يخلو موضوعٌ فيه – تقريبًا – من هذه التَّقسيمات ؛ وما ذلك إلاَّ لثقة ابن السَّرَّاج بالدَّور الفاعل الَّذي تقوم به مثل تلك التَّقسيمات من تنظيم للمعلومات ، وتسلسل للأفكار ؛ بل إنَّه كانت لطريقته في التَّقسيم منهجيَّة علميَّة قائمة على ذكر العام ثُمَّ الخاص ؛ فهو يذكر تقسيمات الموضوع أوَّلاً مجملةً ، ثُمَّ يأخذ في شرح كلِّ قسمٍ على حدة ، والأمثلة على ذلك كثيرة ؛ منها ما صنعه في باب (التَّقديم والتَّأخير) عندما عدَّد أوَّلاً جميع ما يجوز تقديمه ، وأوصلها إلى ثلاثة عشر بابًا ، ثُمَّ شرح كلَّ بابٍ على حدة ، وقد فعل الشَّيءَ نفسَه في باب (ذكر الأسماء المرتفعة) ، وباب (مواقع الحروف) ، وباب (الأسماء الَّتي أُعملت عمل الفعل) ، وباب (ما جاز أن يكون خبرًا)[٥٩] .

وهذا ممَّا يجعل (الأصول) قريب التَّناول ، سهل الارتياد ، ليِّن المأخذ .

ثامنًا : العلل النَّحويَّة في (الأصول) :

ومن الأثر الواضح أيضًا للمنطق على عقليَّة ابن السَّرَّاج اهتمامه الشَّديد بالعلَّة النَّحويَّة ، فإنَّ الوشائج الَّتي ربطت الدَّرس النَّحوي عند ابن السَّرَّاج وعلم المنطق أسرعت في إيجاد تلاقٍ بين العلَّة والنَّحو عنده ، ولا أدلَّ على اعتنائه بها من افتتاحه لكتابه بذكر علل النَّحويين وأقسامها ؛ إذ يقول : " واعتلالات النَّحويين على ضربين : ضرب منها المؤدِّي إلى كلام العرب ؛ كقولنا : كلُّ فاعلٍ مرفوع ، وضرب يسمَّى علَّة العلَّة ؛ مثل أن يقولوا : لِمَ صار الفاعل مرفوعًا ، والمفعولُ به منصوبًا ، ولِمَ إذا تحرَّكت الياء والواو ، وكان ما قبلهما مفتوحًا قُلبتا ألفًا ، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلَّم كما تكلَّمت

العرب ، وإنَّما تستخرج منه حكمتها في الأصول الَّتي وضعتها ، وتبين بها فضل هذه اللُّغة على غيرها من اللُّغات "[٦٠]، فهو قد صدَّر كتابه بهذه العبارة ، وهو بقوله هذا قد وضع لنفسه منهجًا مقنَّنًا في سبر القواعد النَّحويَّة ، واستنباط عللها ؛ فإنَّه يرى عدم الاكتفاء بالعلَّة الظَّاهرة ، وإنَّما لابدَّ من البحث عن العلل الثَّواني ، وهي ما رمز لها بـ " علَّة العلَّة "[٦١]، وقد التزم بما قال ؛ حيث إنَّه لم يأتِ بحكمٍ تقريبًا إلاَّ وعلَّته بين يديه .

ومن ذلك قوله في باب (العطف): " وقبيحٌ أن تقول: ما صنعتَ وأبوك ؟ فتعطف على التَّاء ؛ وإنَّما قبُح لأنَّك قد بنيتها مع الفعل ، وأسكنت لها ما كان في الفعل متحرِّكًا ؛ وهو لام الفعل ، فإذا عطفت فكأنَّك عطفت على الفعل "[٦٢]، وقوله في باب المعرفة والنَّكرة : " كلُّ اسمٍ عمَّ اثنين فما زاد فهو نكرة ؛ و إنَّما سمِّي (نكرة) من أجل أنَّك لا تعرف به واحدًا بعينه إذا ذُكِر "[٦٣] .

وغير هذا كثير جدًّا[٦٤]؛ فعِللُ ابن السَّرَّاج لا يمكن حصرها .

تاسعًا : أصول النَّحو في ‹ الأصول › :

أمَّا أصول النَّحو الَّتي عرَّفها الأنباري بأنَّها : " أدلَّة النَّحو الَّتي تفرَّعت منها فروعه وفصوله "[٦٥]، والَّتي من أهمها (السَّماع) الَّذي وضع له الأنباري ثلاثة شروط؛ وهي أن يكون من : " الكلام العربي الفصيح ، المنقول النَّقل الصَّحيح ، الخارج عن حدِّ القلَّة إلى الكثرة "[٦٦] .

أي إنَّ السَّماع يجب أن يكون عربيًّا فصيحًا ، وأن يكون نقله صحيحًا ؛ أي إنَّ رواته ثقات ؛ ليس من شأنهم الوضع ، أو النَّحل عن العرب ، وأن يكون هذا المسموع قد تجاوز حدَّ القلَّة إلى الكثرة ، بمعنى أنَّه درج على ألسنة العرب ، وأكثروا من استعماله ، فهذا الكثير هو المعتدُّ به ، أمَّا القليل النَّادر فلا اعتبار له ، ولا يُؤخذ به ، وإنَّما يُكتفى فيه بالسَّماع ، والحفظ ، وأعلى مراتب السَّماع هو كلام الله عزَّ وجلَّ ، يليه كلامه عليه الصَّلاة والسَّلام ، فكلام العرب شعره ونثره ، فعلى هذه الأصول بُنيت معظم القواعد النَّحويَّة والصَّرفيَّة .

والمتتبع لهذه الأصول في (أصول) ابن السَّرَّاج يجده زاخرًا بها ؛ فهو قد استشهد بـ (٣٢٥) خمس وعشرين وثلاثمائة آية قرآنيَّة ، و (٣٤٢) اثنين وأربعين وثلاثمائة بيتٍ من أشعار العرب ، و (١٢١) واحدٍ وعشرين ومائة بيتٍ من الرَّجز ، و (١٢) اثني عشر مثالاً من أمثال العرب ، أمَّا أحاديث رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، فلم يستشهد منها إلاَّ بحديثين ؛ الأوَّل منهما قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: (لبَّيك إنَّ الحمد والنعمة لك)[٦٧]، واستشهد به ابن السَّرَّاج في باب (ذكر المواضع الَّتي تقع فيها " إنَّ " و " أنَّ ") ؛ أي : مواضع جواز كسر وفتح همزة (إنَّ) ، إذ يقول : " وتقول : لبَّيك إنَّ الحمد والنِّعمة لك ، وإن شئت قلت : أنَّ الحمد "[٦٨]، والحديث الثَّاني قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: (ما من أيامٍ أحب إلى الله فيها الصَّوم منه في عشر ذي الحجة)[٦٩]، واستشهد به على الموضع الَّذي يَرفع فيه (أفعل التَّفضيل) فاعلاً ظاهرًا ؛ إذ يقول : " ... وأمَّا الظَّاهر الَّذي هو في المعنى الأوَّل ؛ فنحو قولك : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكُحلُ منه في عين زيد ... ومثل ذلك : ما من أيام أحبَ إلى الله فيها الصَّومُ منه في عشر ذي الحجة "[٧٠]، وواضحٌ من كلامه في الموضعين أنَّه لم يرفعهما إلى النبي صلَّى الله عليه وسلَّم ؛ بل جعلهما وكأنَّهما كلامٌ صادرٌ عن العرب الَّذين يُحتجُّ بكلامهم فقط .

أمَّا الأصل الثَّاني من أصول النَّحو وهو (القياس) فقد عُني به ابن السَّرَّاج " عنايةً شديدة جعلته يهاجم من يعتدُّون بالشَّواذ والنَّوادر ، داعيًا إلى إسقاطها ؛ حتَّى لا يحدث اضطرابٌ في المقاييس النَّحويَّة والصَّرفيَّة "[٧١]، وفي ذلك يقول :" ٱعلم : أنَّه ربما شذَّ الشَّيء عن بابه ، فينبغي أن تعلم : أنَّ القياس إذا اطَّرد في جميع الباب لم يعنَ بالحرف الَّذي يشذُّ منه ، فلا يطَّرد في نظائره ، وهذا يستعمل في كثير من العلوم ، ولو اعترض بالشَّاذ على القياس المطَّرد لبطل أكثر الصِّناعات والعلوم "[٧٢]، ومن عباراته الَّتي تدلُّ على عنايته بالقياس أيضًا قوله : " ... وهذا الَّذي أجازوه غير معروفٍ عندي من كلام العرب ، ولا موجود في ما يوجبه القياس "[٧٣] ، والَّذي يتتبع استخدام ابن السَّرَّاج للقياس يجده قد بنى كثيرًا[٧٤]من القاعدات عليه ، بل يجده قد جعل القياس هو الأساس الَّذي يُعتمد عليه في قبول القواعد وردِّها ؛ يقول : " وجميع ما ذكرتُ من المسائل ، فينبغي أن تعرضه على الأصول الَّتي قدَّمتها ، فما صحَّ في القياس ، فأجزه ،

وما لم يصحُّ ، فلا تجزه ، وإنَّما أذكر لك قولَ القائلين ؛ كيلا تكون غريبًا فيمن خالفك؛ فإنَّ الحيرة تقارن الغربة "[٧٥] .

عاشرًا : مذهب ابن السَّرّاج النّحوي :

لقد اتضح من موقف ابن السَّرَّاج من القياس أنَّه يقتفي آثار البصريين الَّذين يقول عنهم السُّيوطي إنَّه قد اتُفق على أنَّهم " أصحُّ قياسًا ؛ لأنَّهم لا يلتفتون إلى كلِّ مسموع، ولا يقيسون على الشَّاذ ، والكوفيون أوسع رواية "[٧٦] ، فابن السَّرَّاج حرص على أن تكون أقيسته وفق هذا الأساس العام الَّذي وضعته مدرسة البصرة النَّحويَّة لنفسها ، وذلك ممَّا يؤكِّد " بصريته " ولذا كان من الغريب أن يقول عنه معظم مَن ترجم له إنَّه :

"عوَّل على مسائل الأخفش والكوفيين ، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة"

فهذه العبارة قد ردَّدها كثيرٌ ممَّن ترجم له[٧٧]، والَّذي يُفهم منها { ابتداءً } أنَّه اتجه إلى المذهب الكوفيّ ومال إليه ، مع أنَّ الواقع يخالف ذلك تمامًا ؛ فهو بصريُّ المذهب والاتجاه ، يدلُّنا على ذلك أمورٌ عدَّة ؛ منها :

- تصنيفه في كتاب ‹ طبقات النَّحويين › للزُّبيدي مع الطَّبقة التَّاسعة من نحاة البصرة .
- قولهم بأنَّ رئاسة النَّحو قد آلت إليه بعد المبرِّد ، وليس بعد ثعلب مثلاً .
- كون جميع من تتلمذ له عُدُّوا فيما بعد من أئمة المذهب البصريّ ؛ أمثال : السِّيرافي ، والفارسي .
- تصريحه في بعض المواضع من كتابه بقوله: "أمَّا الكوفيون ومن ذهب مذهبهم"[٧٨].
- استئناسه بآراء الخليل ، ويونس ، وسيبويه ، والجرمي ، والمازني ، والمبرِّد ؛ فلا يكاد يخلو بابٌ من أبواب ‹ الأصول › إلاَّ وفيه رأيٌ أو أكثر من آراء هؤلاء[٧٩] سواء أكان نقله عنهم بنسبة ، أم من غير نسبة ؛ وذلك إمَّا لتأييد آرائهم ، وإمَّا لتقوية موقفه .
- استخدامه للمصطلحات البصريَّة في أغلب المواضع ؛ أمثال : الجرِّ[٨٠]، واسم الفاعل[٨١]،والممنوع من الصَّرف[٨٢]، والنِّداء[٨٣]، والعطف بالحرف[٨٤] ...

- تسميته للبصريين بـ " أصحابنا "[٨٥] ، وفي المقابل تعبيره عن الكوفيين بقوله: " قال قوم "[٨٦]، و " قومٌ من النَّحويين يزعمون ... "[٨٧]، و " البغداديون الَّذين على مذهب الكوفيين "[٨٨] ، وانتقاده الصَّريح للفرَّاء وأصحابه بقوله : " وهو [أي : الفرَّاء] وأصحابه كثيرًا ما يقيسون على الأشياء الشَّاذة "[٨٩]، وحكمه على أصول الكوفيين بأنَّها "لا تجوز في القياس، ولا هي مسموعة من الفصحاء"[٩٠]، وأنَّها بعيدة جدًّا[٩١] .

وهكذا يتضح من هذه الأدلَّة أنَّ ابن السَّرَّاج كان بصري الاتجاه ، قد وضع ثقله جانب البصريين ، وتابعهم في مسائل كثيرة ، وسايرهم في المنهج والقياس ، وإعمال المنطق ، واللُّجوء إلى التَّعليل ، والتَّأويل في تأييد القواعد ، وإسناد الآراء الَّتي يميل إليها ، ولكن تظلُّ تلك العبارة الَّتي قالها المؤرِّخون عنه لها مدلولاتها ، الَّتي لا يمكن تجاهلها ... فكيف قالوا إنَّه :

" عوَّل على مسائل الأخفش والكوفيين ، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة " ؟ !

وللإجابة عن ذلك بجوابٍ (علمي) لابدَّ من تعقُّب موقفه من المذهب الكوفيّ وأئمته ؛ ليستبين السَّببُ الَّذي دعاهم لأن يصدروا عليه هذا الحكم ...

إنَّ الَّذي يتأمَّل في (الأصول) وهو يتتبَّع موقف ابن السَّرَّاج من المذهب الكوفيّ سيلحظ أوَّلاً أنَّه استعمل في بعض المواضع مصطلحاتٍ كوفيَّة ؛ أمثال : التَّكرير[٩٢]، والمكني[٩٣]،والتَّفسير[٩٤]..

فإذا ازداد القاريء تأمُّلاً فيه سيجد بعض المسائل الَّتي وافق فيها أئمةَ المذهب الكوفيّ ؛ أمثال :

- موافقته الفرَّاء في أنَّ الحرف النَّاسخ (أنَّ) إذا خُفِّف عمل في الاسم الظاهر كما كان يعمل قبل تخفيفه [٩٥] .
- موافقته الفرَّاء في أنَّ (أو) في نحو : لألزمنَّه أو يعطيَني حقِّي ، بمعنى (إلاَّ أن)[٩٦] .
- موافقته ثعلب في أنَّ (عسى) حرف[٩٧] .

- موافقته الفرَّاء في أنَّه لا يُعطف على الضَّمير المجرور إلاَّ بإعادة الجار ، وإلاَّ عُطِف بالنَّصب[٩٨] ؛ كما في قول الله تعالى :

﴿ إنَّا منجُّوكَ وأهلَك ﴾ العنكبوت ٣٣

- موافقته الكسائي في أنَّ (إن) النَّافية تعمل عمل (ليس) فتنصب الخبر[٩٩].

كما أنَّه سيجده بين الحين والآخر يذكر رأيًا للكسائي[١٠٠]، وآخر للفرَّاء(١٠١)، وثالثًا لثعلب[١٠٢]. أمَّا عن موقفه من الأخفش فإنَّه لم يختلف عن موقفه من بقيَّة النُّحاة؛ فهو كما وافقه في بعض المسائل[١٠٣]، خالفه في مسائل كثيرة[١٠٤] .

ولكن هذه أمورٌ لا يكاد يخلو منها مصنَّفٌ من المصنَّفات النَّحويَّة[١٠٥]، بل إنَّ مخالفته في بعض المسائل لأئمة المذهب البصريّ[١٠٦]هي من الأشياء المعتادة الَّتي لا تُخرج الفرد من مذهبه[١٠٧]، وعليه يكون ذلك الحكم فيه شيءٌ من المبالغة ، إلاَّ إن كانوا قد قصدوا اعتدالَه وعدمَ تعصُّبه ، فالأمر مختلف ؛ لأنَّ هذه ـ بالفعل ـ السِّمة الغالبةُ على ‹ الأصول › فابن السَّرَّاج حرص فيه على عرض مادته من دون أيِّ تعصُّبٍ؛ فهو يعرض آراء البصريين ، ويعرِّج كذلك على آراء الكوفيين ، ويخالف البصريين في بعض المسائل الَّتي لا يقتنع برأيهم فيها، فإن اقتنع برأي الكوفيين، وإلاَّ نفذ إلى آراء جديدة[١٠٨] خاصَّة دون متابعةٍ لأحد ... وفي هذا دليلٌ واضحٌ على ما اتصف به ابن السَّرَّاج من شخصية العالِم العلَم ، الَّذي لا يرغب في أن يكون متعصِّبًا ، ولا مقلِّدًا .

وبعد هذا الوصف ، والتَّحليل لكتاب ‹ الأصول › أرى من المناسب التَّوقُّف الآن لعرض أهمِّ النَّتائج الَّتي أسفرت عنها هذه الدِّراسة ، والَّتي تتلخَّص في النِّقاط التَّالية :

- أنَّ كتاب ‹ الأصول › قد مثَّل مرحلةً جديدة من مراحل علم النَّحو كُتب لها أقصى درجات النَّجاح والتَّوفيق ؛ تمثَّلت في ذلك التَّرتيب المنطقي الَّذي ابتكره ابن السَّرَّاج لمسائل النَّحو والصَّرف القائم على ترتيب الموضوعات تريبًا دقيقًا حسب المتجانس ، والمتشابه منها بعد أن كانت متناثرة في ‹ الكتاب › لسيبويه، و ‹ المقتضب › للمبرِّد ... وما ذلك إلاَّ لأنَّه قد ألَّفه من أجل العالم ، والمتعلِّم ؛ ولذا سلك فيه تلك الطَّريقة المثلى .

- أنَّ ابـن السَّـرَّاج قـد ألـزم نفسـه عند عرضه لمادة كتابه بأمورٍ عدَّة منها : تعريف كـلِّ مـاتدعو الحاجـة إلى تعـريفه ، وتجنُّـب الإعـادة والـتِّكرار ، مع الإكثار من ضرب الأمثلة ، ووضع العناوين الواضحة للأبواب والمسائل .
- أنَّ أسـلوب ابـن السَّـرَّاج في (الأصـول) اتسـم بالسُّـهولة والجـزالة ، والبعد عن الغمـوض والتَّعقـيد ؛ لـذا كان قريبًا من أسلوب شيخه المبرِّد في (المقتضب) وإن فاقـه مـن ناحية أنَّ المبرِّد مال في كتابه إلى الاقتضاب في عرض المادة بخلاف ابن السَّرَّاج الَّذي حرص كلَّ الحرص على التَّبسيط ، والتَّوضيح .
- أنَّ الجمـل الَّـتي اسـتخدمها ابـن السَّـرَّاج في تعـابيره جـاءت متـنوِّعة بين الخبر والإنشـاء ، بـل إنَّـه كـان يـلجأ كـثيرًا إلى الأسـلوب الحواري القائم على مناقشة القـاريء، وكأنَّـه مـاثلٌ أمامـه؛ فـتارةً يوجِّهـه بقوله (اعلم) وتارةً يحثُّه بقوله (إن قلـتَ) وتـارةً يجذبـه بطرح سؤالٍ يذكر بعده جوابه ... وكلُّ هذا من أجل أن يدفـع عـنه السَّـأم والضَّـجر ؛ لـيكون دومًـا متـيقِّظًا لـما يلقـيه عليه من قواعد وأحكام .
- أنَّ المـنطق الَّـذي اشـتغل بـه ابـن السَّـرَّاج فـترةً مـن الـزَّمن أثَّـر في تفكيره تأثيرًا إيجابـيًّا؛ حيـث إنَّـه هـو الَّـذي سـاهم في إنتاج هذه العقليَّة العلميَّة المنظَّمة الَّتي صاغت المادة بتلك الدِّقة المتقنة ، وقسَّمتها بذلك التَّنظيم غير المسبوق .
- أنَّ الوشـائج الَّـتي ربطـت الدَّرس النَّحوي عند ابن السَّرَّاج بعلم المنطق أسرعت في إيجـاد تـلاق بـين العلَّة والنَّحو عنده ، ولا أدلَّ على شدة اعتنائه بالعلَّة النَّحويَّة من افتتاحه لكتابه بذكر علل النَّحويين وأقسامها .
- أنَّ أصـول النَّحو من سماعٍ وقياس قد زخر بهما (الأصول) فمن السَّماع جاء فيه (٣٢٥) آيـة قرآنيَّة ، و (٣٤٢) بيتٍ من أشعار العرب ، و (١٢١) بيتٍ من الرَّجـز ، و (١٢) مـثالاً مـن أمـثال العـرب ، أمَّا القياس فقد جعله ابن السَّرَّاج الأساس الَّذي يُعتمد عليه في قبول القواعد ، وردِّها .
- أنَّ جمـيع الأدلـة تؤكِّـد أنَّ ابـن السَّـرَّاج كـان بصـري المذهب ، مع أنَّ معظم مَن تـرجم له قال عنه إنَّه : " عوَّل على مسائل الأخفش والكوفيين ، وخالف أصول

البصريين في مسائل كثيرة " ، وقد ناقشت هذه القضيَّة بالأدلَّة والبراهين ، كما فعلت الشَّيء نفسَه مع جميع القضايا الَّتي تضمَّنها البحث راجيةً الله عزَّ وجلَّ أن أكون قد وفقت في تقديم دراسةٍ تُظهر ما أُضمر في ﴿ الأصول ﴾ ، وتُبدي ما أُخفي منه ؛ ليصبح مرجعًا سهلاً للعالم ، والمتعلِّم على حدّ سواء ، ليتحقَّق بذلك ما ابتغاه مؤلِّفه منه .

وعلى الله قصد السَّبيل ، وصلَّى الله على نبينا مُحمَّد وعلى آله وصحبه وسلَّم .

الهوامش :

١) انظر ترجمة ابن السَّرَّاج في: مراتب النَّحويين ١١٢ ؛ طبقات النَّحويين ١١٢ ـ ١١٤ ؛ تاريخ بغداد ٣١٩/٥ ؛ نزهة الألباء ١٨٦ ؛ إنباه الرُّواة ٣/ ١٤٥ ؛ معجم الأدباء ١٨/ ١٩٧ ؛ الكامل في التاريخ ١٩٠/٦ ؛ وفيات الأعيان ٤/ ٣٣٩ ؛ المختصر ٧١/٢ ؛ تذكرة الحفَّاظ ٧٧٢/٢ ؛ البداية والنهاية ١٥٧/١١ ؛ مرآة الجنان ٢٧٠/٢ ؛ البلغة ١٩٧ ؛ الوافي بالوفيات ٨٦/٣ ؛ النُّجوم الزَّاهرة ٢٢٢/٣ ؛ بغية الوعاة ١/ ١٠٩ ؛ مفتاح السَّعادة ١٦٥/١ ؛ كشف الظنون ١١١/١ شذرات الذَّهب ٢٠٧٣/٢ .

٢) حيث اكتفى بتقديم ترجمةٍ عن ابن السَّرَّاج تناول فيها : مكانته ، وأخلاقه ، وأساتذته ، وتلاميذه ، وسنة وفاته ، وآثاره ، ووقفه سريعة عند مذهبه ، وتأثُّره بمَن سبقوه ، والمسائل الَّتي تفرَّد بها ، و أمَّا حديثه عن (الأصول) فلم يتجاوز العرض المجمل جدًّا لمنهجه ، وزمن تأليفه ، وتسميته .

٣) حيث إنَّه كان دومًا يحرص على تقديم كلِّ عنايةٍ للكتاب الَّذي يقوم بتحقيقه بدءً بالدِّراسة الوافية له ، وانتهاءً بصنع الفهارس الفنيَّة المتنوِّعة لمحتوياته ؛ انظر على سبيل المثال : كتاب الشِّعر لأبي علي الفارسي الَّذي أخرجه الدُّكتور عام ١٤٠٨ هـ ، وكتاب أمالي ابن الشَّجري الَّذي أخرجه عام ١٤١٢ هـ ، ولذا توقَّعت أن يكون الأستاذ الطَّناحي قد أكمل النَّقص الآخر الَّذي وقع من محقِّق (الأصول) ؛ وهو إخراجه بلا دراسةٍ له .

٤) تقديم فهارس كتاب الأصول في النَّحو للدكتور محمود الطَّناحي ٨ .

٥) انظر : العين ؛ تهذيب اللُّغة؛ الصِّحاح ؛ اللِّسان ؛ تاج العروس مادة (أ ص ل) .

٦) الأصول ٣٦/١ .

٧) انظر على سبيل المثال : الأصول ٧٤/١ ، ٢١٥ ـ ٢١٦ ، ٣٨٣ ، ٣٠٤/٢ ، فقد تعرَّض في هذه المواضع لمسائل قد طال خلاف النُّحاة فيها ، أمَّا هو فقد اكتفى بالإشارة إليها فقط .

٨) الأصول ٣٢٨/١ .

٩) الأصول ٣٨١/١ .

١٠) الأصول ٢٦١/٢ .

١١) الأصول ٤٨٠/٣ .

١٢) انظر : تقديم المحقِّق ٢٩/١ .

١٣) الأصول ٣٦/١ .

١٤) الأصول ٥٦/١ .

١٥) طبقات النَّحويين ١١٢ .

١٦) نزهة الألباء ١٨٦ .

١٧) معجم الأدباء ١٩٩/١٨ ، وانظر : وفيات الأعيان ٣٣٩/٤ .

١٨) الوافي بالوفيات ٨٦/٣ .

١٩) انظر : كشف الظنون ١١١/١ .

٢٠) انظر على سبيل التَّمثيل لا الحصر :

علل النَّحو ٢١٨ ، ٢٢١ ، ٢٣١ ، ٣٣٧ ،الإيضاح في علل النَّحو ٥٩ ، ٦٤ ، ٧٩ ، ٢٥٠ ؛ الخصائص ١٢/١ ، ١٧٧ ، ٢٤٨ ؛ سرّ صناعة الإعراب ١/ ٤٢ ، ١٤٢ ، ١٩٠ ، ٢٠٥ ، ٢١٩ ، ٢٢٨ ، ٢٣٦ ، ٢٧٠ ؛ الإفصاح ٥٧ ، ٥٨ ، ٢١٨ ؛ شرح اللُّمع للواسطي ٤٠،١٠ ، ٩٠ ، ١٣٠ ، ١٨١ ، ٢١٨ ؛ التبيين ٢٢٤ ؛ الارتشاف ٢/

٤٥ ؛ أوضح المسالك ١/ ١٥٥ ، ٢٤٨ ، ٣٣٢ ؛ شرح قطر النَّدى ٣٦ ، ٤٨ ، ٥٤ ، ١٨٥ ، ٣٩٧ ؛ الجنى الدَّاني ٥٠ ، ١٩١ ، ٢٠٩ ، ٣١٥ ، ٣٣٢ ، ٣٣٨ ، ٤٥٠ ، ٤٥٢ ، ٤٦١ ؛ الأشباه والنَّظائر ١٨٩/٢ ، ٢٣٠ ، ٢٥٣ ؛ حاشية الصَّبان ٩٧/١ ، ١٥٩/ ٢٣٤ ، ٢٨٤ ؛ المدرسة النَّحويَّة في مصر والشَّام ٢٣ ، ١٢٢ ، ٣٦٥ ، ٤٢٩ ، ٤٣٣ ؛ خصائص مذهب الأندلس النَّحوي ١٣٠ ، ١٤٠ ، ١٥٦ ، ٢٣٦ .

٢١) انظر : الأصول ٤٣٥/٣ .

٢٢) انظر : الأصول ١٧٧/١ — ١٩٠ .

٢٣) انظر : الأصول ٧٩/٢ — ١٠٤ .

٢٤) انظر : الأصول ٢٢٢/٢ — ٢٥٧ .

٢٥) انظر : ٢٦٧/٢ — ٣١٤ .

٢٦) الأصول ١٩/٢ .

٢٧) الأصول ٧٩/٢ .

٢٨) الأصول ٢٠٥/٢ .

٢٩) الأصول ٢٢١/٢ .

٣٠) الأصول ٤٠٦/٢ .

٣١) الأصول ٣٧/١ .

٣٢) انظر : الأصول ٦٠/١ ، ١٧١ ، ١٨٨ ، ٢١٢ ، ٢٤٣ ، ٢٨٩ ، ٣٠٣ ، ٣٥٠ ، وعلى الرَّغم من أهمية مثل هذه الإحالات في ترابط الأفكار إلاَّ أنَّ المحقِّق ـ سامحه الله ـ لم يعتنِ بها العناية المطلوبة ؛ فهو لم يُشر في الهامش إلى مواضع تلك الإحالات من الكتاب .

٣٣) الأصول ١٨٧/١ .

٣٤) الأصول ١/ ٤١ .

٣٥) هـو في هـذا يقـتفي أثر شيخه المبرِّد ؛ فكتابه (المقتضب) يزخر بمثل هذه الأمثلة . انظر على سبيل المثال : المقتضب ١٥١/٢ ، ٢١٠ ، ٣٠٩ ، ٣٥٤ .

٣٦) الأصـول ١٤٦/٢ . وانظـر : ١٥٠/٢ ، ٢٨٤ ، حيـث يسـوق الأمـثلة " الوفـيرة " لتوضيح المعنى .

٣٧) انظـر: الأصول ٤١٢/١ ، ٤١٣ ، ٤٣٦ ، ٣٢/٢ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٥١ ، ٨٦ ، ١٢٢ ، ١٩٠ ، ١٢٩/٣ ، ١٥٦ ، ٢٥٠ ، ٢٥٧ ، ٢٦٣ ، ٢٨٣ .

٣٨) انظر : الفهرست ٩٣ ؛ تاريخ بغداد ٣١٩/٥ ؛ نزهة الألباء ١٨٦ ؛ معجم الأدباء ١٨ /٢٠٠ ؛ الوافي بالوفيات ٨٦/٣ ؛ بغية الوعاة ١١٠/١ .

٣٩) انظـر تلـك العـناوين عـلى التَّرتيب : ٥٨/١ ـ ٦٢ ، ٧٦/١ ، ٩٨/١ ، ١١١/١ ، ١/ ١٢٢ ، ١٣٠/١ ، ١٣٧/١ ، ١٥٩/١ ، ١٦٩/١ ، ٢٠٩/١ ، ١٩٠/١ ، ٢٠٦/١ ، ٢ /٧٩ .

٤٠) انظر هذه العناوين بالتَّرتيب : ١٣٥/٢ ، ٩٢ ، ٢٧٧ ، ٢٨٨ .

٤١) الكتاب ١٥/٢ ـ ١٦ .

٤٢) الأصول ٩٠/٢ .

٤٣) الأصول ٧٦/١ .

٤٤) المقتضب ٥٠/٤ .

٤٥) لقـد أضـفى المـبرِّد على كتابه (المقتضب) بعض الصُّعوبة ؛ وذلك عندما صدَّره بتلك المسـائل شـبه المغلقـة وهـي المسـائل الَّتي شرحها أبو القاسم سـعيد بن سعيد الفارقي

المتوفى سنة (٣٩١ هـ) في كتابه الموسوم بعنوان (تفسير المسائل المشكلة في أوَّل المقتضب) والَّذي أخرجه الدُّكتور سمير أحمد معلوف محقَّقًا في عام ١٩٩٣ م .

٤٦) المقتضب ٩٥/٣ .

٤٧) الأصول ١٨١/١ .

٤٨) انظر : الأصول١٠٤/١ ، ١٠٥ ، ١٠٨ .

٤٩) انظر : الأصول ٦/٢ ، ٧ ، ٨ .

٥٠) انظر : الأصول ٢٢٥/١ ، ٢٢٨ .

٥١) انظر : الأصول ٨٢/٢ .

٥٢) انظر : الأصول ٦/٢ .

٥٣) انظر : الأصول ٣/ ٢٢٤ .

٥٤) الأصول ٩٨/١ ، وانظر: ١٣٧/١ ، ١٧٢ ، بل إنَّه كثيرًا ما كان يردِّد الفعل (اعلم) في ثنايا الموضوعات . انظر : ٢٢٣/١ ، ٢٣٥ ، ٢٨٤ ، وأحيانًا يفتتح به الموضوعات ؛ من ذلك باب (الفعل المتعدِّي إلى ثلاثة مفعولين) فقد افتتحه بقوله : " اعلم أنَّ المفعول الأوَّل من هذا الباب هو الَّذي كان فاعلاً في الباب الَّذي قبله " ١٨٦/١ .

٥٥) الأصول ٥٦/١ .

٥٦) الأصول٢٤٤/١ .

٥٧) نزهة الألباء ٣١٩ .

٥٨) انظر : الأصول ٤٢/١ ، ٥٨ ، ٧٤ – ٧٦ ، ١٢٢ ، ١٥٨ ، ٢١٢ ، ٢٢٢/٢ – ٢٥٧ ، ٢٧٦ – ٣١٣ ، ٣٦/٣ – ٥٧ .

٥٩) الأصول ١/٣٤ .

٦٠) اعترض ابن جنِّي في الخصائص ١/١٧٣ على تسمية ابن السَّرَّاج العللَ الثَّواني بـ (علَّة العلَّة) وقال : " إنَّ هذا الَّذي سمَّاه (علَّة العلَّة) إنَّما هو تجوَّز في اللَّفظ ، فأمَّا في الحقيقة فإنَّه شرحٌ وتفسيرٌ وتتميمٌ للعلَّة " .

٦١) الأصول ١/٢١١ .

٦٢) الأصول ١/١٤٨

٦٣) انظر: الأصول ١/٥٠ ،٧٧ ، ١٠٠، ١٢٦ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٤٢ ، ١٦١ ، ٢١٤، ٢١٥ ، ٢٢٥ ، ٢/٧٩ ، ٣/ ٤٢ ، ١٤٠ ، ٢٣١ ، ٣٥٤ .

٦٤) لمع الأدلَّة ٨٠ .

٦٥) الإغراب في جدل الإعراب ٤٥ .

٦٦) الحديث في مختصر صحيح مسلم ١٧٦ ، ونصُّه (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلَّم كان إذا استوت به راحلته قائمةً عند مسجد ذي الحُليفة أهَلَّ فقال : لبَّيك اللهم لبَّيك ، لبَّيك لا شريك لك لبَّيك ، إنَّ الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك) .

٦٧) الأصول ١/٢٧٠ .

٦٨) الحديث في صحيح التِّرمذي (أبواب الصَّوم) ونصُّه (ما من أيامٍ العملُ الصَّالح فيهن أحبُّ إلى الله من هذه الأيام العشر) .

٦٩) الأصول ١/١٣١ ، وانظر : ٢/٤٤ .

٧٠) المدارس النَّحويَّة ١٤٢ .

٧١) الأصول ١/٥٦ .

٧٢) الأصول ١/٢٢٠ .

٧٣) انظر : ١/٤٦ ، ٨٨ ، ١٢٣ ، ٢٣٥ ، ٢/١٤٥ ، ١٥٨ ، ٢٤٤ ، ٢٦٣ ، ٣/٢١٤ ، ٢٢٦ ، ٢٣٠ ، ٣١٧ ، ٣٣٤ ، ٣٤٠ ، ٣٥٩ ، ٣٧٩ .

٧٤) الأصول ١/٣٧٨ .

٧٥) الاقتراح ٨٤ .

٧٦) انظر : الفهرست ٩٢ ؛ معجم الأدباء ١٨/١٩٧ ؛ بغية الوعاة ١/١٠٩ ؛ مفتاح السَّعادة ١/١٦٥ .

٧٧) انظر : الأصول ١/٤١٨ .

٧٨) انظر الأصول : ١/٩٧ ، ١٠٥ ، ١١٣ ، ١٤٤ ، ٢٠٠ ، ٢٠٦ ، ٢٥٩ ، ٢٧٤ ، ٣٤٢ ، ٢/ ٧٣ ، ٩١ ، ١٠١ ، ١٢٤ ، ٢٩٩ ، ٣/ ٨٤ ، ١١٢ ، ٢٢٨ ، ٢٨٣ ، ٢٨٨ ، ٢٩٣ ، ٣١٥ ، ٣٢٩ ، ٣٣٧ ، ٣٤٩ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩ ، ٣٧٠ .

٧٩) انظر : الأصول ١/٤٠٨ ، ٤١٦ ، والكوفيون يسمُّونه (الخفض) انظر : معاني الفرَّاء ١/٣ ، ١٠ ، ١٧ ، ١٨ .

٨٠) انظر : الأصول ١/١٢٢ ، والكوفيون يسمُّونه (الفعل) و (الفعل الدَّائم) انظر : معاني الفرَّاء ١/٣٥ ، ٤٥ ، ٤٩ ، ١٦٥ ، ٢/١٨٥ ؛ مجالس ثعلب ١/٩٧ ، ٢٣١ ، ٢٧١ ،٢/ ٣٩٥ ، ٤٠٠ ، ٤٤٧ .

٨١) انظر الأصول ٢/٧٩ ـ ٩٣ ، والكوفيون يسمُّونه (غير الجاري) انظر : معاني الفرَّاء ١/٢٠٨ .

٨٢) انظر: الأصول ١/٣٢٩ ، والكوفيون يسمُّونه (الدُّعاء) انظر : معاني الفرَّاء ٢/٤١٦.

٨٣) انظر : الأصول ٢/٥٥ ، والكوفيون يسمُّونه (الردَّ) انظر : معاني الفرَّاء ١/٨ ، ٧٠ ، ١١٤ ، ٢/٩٧ ، ١٦٧

٨٤) انظر : الأصول ٢/٣٢٤ ، ٣/٨٧ ، ٣٤٥ ، ٣٦٢ .

٨٥) انظر : الأصول ١/١٣٧ ، ١٥١ .

٨٦) انظر : الأصول ١/١٠٦ ، ٤٢٢ ، ٢/١٧٤ .

٨٧) انظر : الأصول ٢/٣٥٤ .

٨٨) انظر : الأصول ١/٢٥٧ .

٨٩) انظر : الأصول ١/٤٠٦ .

٩٠) انظر : الأصول ٢/٢٦٣ .

٩١) وأراد به التَّوكيد اللَّفظي ، انظر : الأصول ١/٣٨٥ .

٩٢) وأراد به الضَّمير ، انظر : الأصول ١/٢٥٧ ، ٤٠٣ ، ٤١٣ .

٩٣) وأراد به التَّمييز ، انظر : الأصول ١/٢٢٥ .

٩٤) انظر : معاني الفرَّاء ٢/٩٠ ؛ الأصول ١/٢٣٨ .

٩٥) انظر : معاني الفرَّاء ٢/٧١ ، ٣/٦٦ ؛ الأصول ٢/١٥٥ .

٩٦) نسب هذا الرأي إليهما : المرادي في الجنى ٤٦١ ، وابن هشام في المغني ٢٠١ ، والأزهري في التَّصريح١/٢١٤ ، والرأي منسوبٌ إلى ابن السَّرَّاج وحده في أسرار العربيَّة ١٢٦ ، وشرح ألفيَّة ابن معطي ٢/٨٩٩ .

٩٧) انظر : معاني الفرَّاء ١/٤١٧ ؛ الأصول ١/١٢٨ .

٩٨) نسب هذا الرأي إلى الكسائي المرادي في الجنى ٢٠٩ ، وانظر : الأصول ١/٢٣٥ .

٩٩) انظر : الأصول١/١٥٨ ، ٢٢١ ، ٢٥٧ ، ٢٦٠ ، ٣٨١ ، ٤٢٢ .

١٠٠) انظر : الأصول ٢٢١/١ ، ٢٥٧ ، ٢٦٠ ، ٣٨١ ، ١٨٨/٢ ، ٢٤٠ ، ٣٥٦ .

١٠١) انظر : الأصول ٣٢٤/١ ، ٤٠٧ ، ٣/ ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢١٦ .

١٠٢) انظر : الأصول ٢٢٠/١ ، ٣٥٨ ، ٣٧٦ ، ٤٢٨ ، ١٧/٢ ، ١٦٧ ، ٣١٠ ، ٣١٦ ، ٣٣٢ ، ٣/ ٨٠ ، ٣٢٨ ، ٣٧٨ .

١٠٣) منها : انظر الأصول ١٩٦/١ ، ٢/ ٢٦٥ ، ٢٨٣/٣ ، ٣٤٨ ، ٣٥٨ ، ٣٦٢ .

١٠٤) فمثلاً في كتاب (النُّكت في تفسير كتاب سيبويه) للأعلم الشَّنتمري يوجد عشرون رأيًا للفرَّاء ، وفي مجالس ثعلب يوجد ثلاثة عشر رأيًا لسيبويه .

١٠٥) ـ لتتبع بعض المواضع الَّتي خالف فيها آراء البصريين انظر : الأصول : ٦٠/١ ، ٢٣٥ ، ٢٢٣/٢ ، ٢٨٤ ، ٣٧٠/٣ .

ـ ولتتبع بعض المواضع الَّتي خالف فيها آراء الكوفيين انظر: الأصول ٥٩/١، ١٢٣، ١٣٧ ، ٢٠٤ ، ١٤/٢ ، ١٧٤ ، ٣٧٦ .

١٠٦) من الأدلَّة الَّتي يمكن الاستدلال بها على أنَّ مخالفة بعض أفراد المذهب لبعض لا يُخرجهم من انتسابهم إليه ، تأليفُ المبرِّد كتابه الَّذي سمَّاه (مسائل الغلط) والَّذي جمع فيه تعليقات الأخفش والجرمي والمازني وغيرهم من النَّحويين الَّذين غلَّطوا سيبويه في (الكتاب) وأضاف إليها تعليقاتٍ أخرى رآها هو عليه ، فإنَّ هذا الفعل لم يؤثِّر على بصريَّة المبرِّد .

١٠٧) انظر مقدِّمة التحقيق ٢٥/١ – ٢٨ ، فقد جمع فيها المحقِّق سبع مسائل يرى أنَّ ابن السَّرَّاج تفرَّد بها ، وأظنُّه يقصد سبقه إليها .

قائمة المصادر والمراجع :

١- أخبار النَّحويين البصريّين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض ، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السرافي ، تحقيق : د. مُحمَّد إبراهيم النبّا ، الطَّبعة الأولى ، ١٣٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٢- ارتشاف الضَّرب من لسان العرب ، لأبي حيَّان ، تحقيق : د. مصطفى أحمد النماس ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٣- أسرار العربيَّة ، لأبي البركات عبد الرحمن بن مُحمَّد بن أبي سعيد الأنباري ، تحقيق : مُحمَّد بهجت البيطار ، الطَّبعة (بدون) ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .

٤- الأشباه والنظائر في النَّحو ، لأبي الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر السُّيوطي ، تقديم : د. فايز ترجيني ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٥- الأصول في النَّحو ، لأبي بكر مُحمَّد بن سهل بن السَّرَّاج ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٦- الإغراب في جدل الإعراب ، لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدِّين بن مُحمَّد الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، الطَّبعة الثَّانية ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

٧- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ، لأبي نصر الفارقي ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

٨- الاقتراح ، للسُّيوطي ، الطَّبعة والتَّاريخ (بدون) .

٩- إنباه الرُّواة على أنباء النُّحاة ، لأبي الحسين علي بن يوسف القفطي ، تحقيق : مُحمَّد أبو الفضل إبراهيم ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

١٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لأبي مُحمَّد عبد الله جمال الدِّين بن يوسف بن هشام تحقيق : مُحمَّد محيي الدِّين عبد الحميد ، الطَّبعة السَّادسة ، ١٩٨٠ م .

١١- الإيضاح في علل النَّحو ، لأبي القاسم عبد الرَّحمن بن إسحاق الزَّجَّاجي ، تحقيق : مازن المبارك ، الطَّبعة الأولى ، ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م .

١٢- البداية والنِّهاية ، لأبي الفداء الحافظ بن كثير ، الطَّبعة الأولى ، ١٩٦٦ م .

١٣- بغية الوعاة في طبقات اللُّغويين والنُّحاة ، لجلال الدِّين السُّيوطي ، تحقيق : مُحمَّد أبو الفضل إبراهيم ، الطَّبعة الثَّانية ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

١٤- البلغة في تراجم أئمة النَّحو واللُّغة ، لمجد الدِّين مُحمَّد بن يعقوب الفيروز أبادي ، تحقيق : مُحمَّد المصري ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

١٥- تاج العروس من جواهر القاموس ، لمحب الدِّين أبي الفيض السَّيد مُحمَّد مرتضي الزبيدي ، الطَّبعة ، وتاريخ الطَّبعة (بدون) .

١٦- تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، الطَّبعة ، وتاريخ الطَّبعة (بدون) .

١٧- تذكرة الحفَّاظ ، لأبي عبد الله شمس الدِّين الذَّهبي ، الطَّبعة ، وتاريخ الطَّبعة (بدون) .

١٨- التَّصريح على التَّوضيح ، للشَّيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، الطَّبعة الأولى ، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .

١٩- تهذيب اللُّغة ، لأبي منصور مُحمَّد بن أحمد الأزهري ، تحقيق : عبد السَّلام هارون ، الطَّبعة الأولى ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

٢٠- الجمل في النَّحو ، لأبي القاسم عبد الرَّحمن بن إسحاق الزَّجَّاجي ، تحقيق : د. علي توفيق الحمد ، الطَّبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٢١- الجنى الدَّاني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : د . فخر الدِّين قباوة، الطَّبعة الثَّانية ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

٢٢- حاشية الصَّبان على شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك ، الطَّبعة ، وتاريخ الطَّبعة (بدون).

٢٣- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جنِّي ، تحقيق : مُحمَّد علي النجَّار ، الطَّبعة الثَّانية ، تاريخ الطَّبعة (بدون) .

٢٤- خصائص مذهب الأندلس النَّحوي خلال القرن السَّابع الهجري ، لعبد القادر رحيم الهيتي ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ م .

٢٥- سرُّ صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جنّي ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

٢٦- شذرات الذّهب في أخبار من ذهب ، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ، الطّبعة ، و تاريخ الطّبعة (بدون) .

٢٧- شرح ألفية ابن معطي ، لعبد العزيز بن جمعة القواس الموصلي ، تحقيق : د. علي موسى الشوملي ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

٢٨- شرح قطر النّدى وبل الصّدى ، لأبي مُحمّد جمال الدّين بن هشام الأنصاري ، تحقيق : مُحمّد محي الدّين عبد الحميد ، الطّبعة الحادية عشر ، ١٣٨٣ هـ – ١٩٦٣ م .

٢٩- شرح اللُّمع ، للواسطي ، تحقيق : د. رجب عثمان مُحمّد ، د. رمضان عبد التوّاب ، الطّبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .

٣٠- شرح المفصّل ، لموفق الدّين يعيش بن علي يعيش ، الطّبعة ، وتاريخ الطّبعة (بدون) .

٣١- الصّحاح تاج اللُّغة وصحاح العربيّة ، لإسماعيل بن حمّاد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطّار ، الطّبعة الثّانية ، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م .

٣٢- طبقات النّحويين واللُّغويين ، لأبي بكر مُحمّد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق : مُحمّد أبو الفضل إبراهيم ، الطّبعة الثّانية ، تاريخ الطّبعة (بدون) .

٣٣- علل النّحو ، لابن الورّاق ، تحقيق ودراسة : محمود جاسم الدرويش ، الطّبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م .

٣٤- كتاب العين ، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : مهدي المخزومي ، وإبراهيم السّامرائي ، الطّبعة ، وتاريخ الطّبعة (بدون) .

٣٥- الفهرست لابن النّديم ، مع مقدّمة شائعة عن حياة ابن النديم ، وفضل الفهرست بقلم : أحد أساتذة الجامعة المصرية ، الطّبعة ، وتاريخ الطّبعة (بدون) .

٣٦- فوات الوفيات والذّيل عليها ، لمحمّد بن شاكر الكتبي، تحقيق : إحسان عبّاس، الطّبعة ، وتاريخ الطّبعة (بدون) .

٣٧- الكامل في التّاريخ ، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم مُحمّد بن مُحمّد المعروف بابن الأثير الجزري ، الطّبعة الأولى ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م .

٣٨- الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقّب بسيبويه ، الطّبعة الأولى ، ١٣١٦هـ .

٣٩- كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة ، مع مقدّمة للعلامة السّيد شهاب الدّين النخعي ، الطّبعة ، وتاريخ الطّبعة (بدون) .

٤٠- لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدّين مُحمّد بن مكرم بن منظور ، الطّبعة ، وتاريخ الطّبعة (بدون) .

٤١- لمع الأدلّة في أصول النّحو ، لأبي البركات عبد الرّحمن كمال الدّين بن مُحمّد الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، الطّبعة الثّانية ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١م .

٤٢- مجالس ثعلب ، تحقيق : عبد السّلام هارون ، الطّبعة الثّانية ، ١٩٦٩م .

٤٣- مختصر صحيح مسلم ، للحافظ المنذري ، تحقيق : مُحمّد ناصر الدّين الألباني ، الطّبعة الثّالثة ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

٤٤- المختصر في أخبار البشر ، تاريخ أبي الفداء للملك المؤيّد عماد الدّين إسماعيل أبي الفداء ، الطّبعة ، وتاريخ الطّبعة (بدون) .

٤٥- المدارس النّحويّة ، لشوقي ضيف ، الطّبعة الثّالثة ، ١٩٦٨م .

٤٦- المدرسة النّحويّة في مصر والشّام ، لعبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٤٧- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزّمان ، لأبي عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي ، الطّبعة الثّانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م .

٤٨- مراتب النّحويين ، لأبي الطيّب اللّغوي ، تحقيق : مُحمّد أبو الفضل إبراهيم ، الطّبعة ، وتاريخ الطّبعة (بدون) .

٤٩- المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، لعبد الرحمن جلال الدّين السّيوطي، شرح وضبط: مُحمّد أحمد جاد المولى، علي مُحمّد البجاوي، مُحمّد أبو الفضل إبراهيم، الطّبعة، وتاريخ الطبعة (بدون).

٥٠- معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء ، الطّبعة الثّالثة ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.

٥١- معجم الأدباء ، لأبي عبد الله ياقوت الحموي ، الطّبعة الأخيرة .

٥٢- المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، للجواليقي ، تحقيق : أحمد مُحمّد شاكر ، الطّبعة الأولى ، ١٣٦١هـ .

٥٣- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب ، لأبي مُحمّد عبد الله جمال الدّين بن هشام ، تحقيق : مُحمّد محيي الدّين عبد الحميد ، الطّبعة ، وتاريخ الطّبعة (بدون) .

٥٤- مفتاح السّعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ، لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبري زاده ، راجعه وحقّقه : كامل بكري ، وعبد الوهاب أبو النور ، الطّبعة ، وتاريخ الطّبعة (بدون) .

٥٥- المقتضب ، لأبي العباس مُحمّد بن يزيد المبرّد ، تحقيق : مُحمّد عبد الخالق عضيمة ، الطّبعة ، وتاريخ الطّبعة (بدون) .

٥٦- مناهج تحقيق التُّراث بين القدامى والمحدثين ، للدكتور رمضان عبد التّواب ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م .

٥٧- النُّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لأبي المحاسن بن تغري بردي الأتابكي ، الطّبعة ، وتاريخ الطّبعة (بدون) .

٥٨- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات كمال الدّين عبد الرّحمن مُحمّد الأنباري ، تحقيق : د. إبراهيم السّامرائي ، الطّبعة الثّالثة ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .

٥٩- النُّكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشّنتمري ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، الطّبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٦٠- الوافي بالوفيات ، لصلاح الدّين خليل بن أبيك الصّفدي ، الطّبعة (بدون) ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م .

٦١- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأبي العباس شمس الدّين أحمد بن مُحمّد بن أبي بكر بن خلكان ، تحقيق : د. إحسان عبّاس ، الطّبعة (بدون) ، ١٩٧٧م